



منظمة العمل العربية

إعلان بيروت
بشأن الحقوق والحريات النقابية
(بيروت ، 17 / 2 / 2012)

إعلان بيروت بشأن الحقوق والحريات النقابية

أن المؤتمر العربي الثاني للحقوق والحريات النقابية المنعقد في بيروت يومي 16، 17 فبراير/ شباط 2012 بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ،

والتزاماً بالميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية ، والميثاق الدولي للعمل ودستور منظمة العمل الدولية ووفاءً لحقوق العضوية فيهما ،

واسترشاداً بأحكام :

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن القمة العربية السادسة عشرة عام 2004 .
- اتفاقية العمل الدولية رقم (87) لعام 1948 بشأن حق النظم النقابي .
- اتفاقية العمل الدولية رقم (98) لعام 1949 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .
- اتفاقية العمل العربية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحقوق والحريات النقابية .
- اتفاقية العمل العربية رقم (11) لعام 1979 بشأن المفاوضة الجماعية .
- الإعلان العالمي بشأن الحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية عام 1998 .

وإذ يؤكد على ضرورة الوفاء بالالتزامات الناشئة عن العضوية في كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والتصديق على دستور كل منهما ، ومبدأ الثلاثية الذي تقوم عليها كل من المنظمتين ،

وإيماناً بأن تعزيز الحقوق والحريات النقابية هو تعزيز للحقوق والحريات العامة ، وهي جزء أساسي من حقوق الإنسان التي استقرت في الضمير والوجدان الإنساني ،

واقتراناً بأن النهوض بالحقوق والحريات النقابية يعزز المشاركة في تحمل المسؤولية وصنع القرار ، وتحقيق التوازن في علاقات العمل والتنمية المتوازنة وزيادة القدرة الجماعية على مواجهة التحديات والأزمات ،

وسعيًا لدعم الحوار الاجتماعي من خلال شركاء يتمتع كل منهم بالاستقلالية وحرية الرأي ، والقدرة على المشاركة وإثراء الحوار واحترام نتائجه ،

وتعزيزاً للديمقراطية فكرياً وممارسة ونهج حياة في التنظيمات النقابية للعمال وتنظيمات أصحاب الأعمال وأثر ذلك الكبير على تعزيز المسيرة الديمقراطية في المجتمعات العربية باعتبارها أكبر منظمات المجتمع المدني وأهم القوى الاقتصادية والاجتماعية فيها ،

وإقراراً بأن تعزيز وتطبيق الحرية النقابية والاعتراف بحق التنظيم النقابي من صميم أهداف وولاية منظمة العمل العربية ، وهما ضروريان لضمان حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية ،

وتجاوباً مع متطلبات المرحلة الراهنة وما شهدته من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتضحيات من أجل تعزيز الحقوق والحريات العامة واحترام حقوق الإنسان ،

واعترافاً بأن على الدول العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة فيها العمل على تطبيق هذه المبادئ في التشريعات وكافة الإجراءات التنفيذية التي تنهض بها وتعززها وتمكنها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها ،

يقرر الموافقة على المبادئ التالية :

أولاً : إن الحقوق والحريات النقابية هما جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، وأن احترام الحقوق النقابية أسوة بغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان واجبة مهما كان مستوى النمو في الدولة المعنية بالأمر .

ثانياً : إن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية حقان من الحقوق الأساسية في العمل ، وهما متأصلان في الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية ، وفي دستور منظمة العمل الدولية وأكد عليهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995 وإعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .

ثالثاً : إن الحركة النقابية الحرة والمستقلة تنمو وتقوى على ممارسة نشاطها في مجتمعات ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان وتسان فيها الحقوق الأساسية في العمل .

رابعاً : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تتطلب وجود منظمات قوية ومستقلة للعمال وأصحاب العمل تستطيع المشاركة في التنمية وتهدف إلى تحقيق الخير والرفاه للإنسان .

خامساً : إن الحقوق والحريات النقابية هي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وشرطاً لتوفر مبدأ الثلاثية الذي يحميه دستور منظمة العمل العربية ودستور منظمة العمل الدولية .

سادساً : إن الحقوق والحريات النقابية تعتبر مصانة إذا ترسخ ذلك في التشريعات وفي التطبيق الفعلي على أرض الواقع ، وإذا امتد شمولها ونفاذها لكافة القطاعات الاقتصادية لتحقيق الصوت الجماعي للعمال الذي يمكنهم من الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية .

سابعا: إن استبعاد شرائح كبيرة من نطاق الحماية والامتيازات التي تنص عليها القوانين لا يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ولا يعزز العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي .

ثامنا: إن وجود منظمات قوية ومستقلة للعمال وأصحاب الأعمال والإقرار الفعلي بحقوقها في المفاوضات الجماعية ، هو الأداة الرئيسية لإدارة سوق العمل .

تاسعا: إن توفير البيئة المحفزة للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية بتوفير الإطار القانوني المناسب وإدارة العمل الجيدة والحماية والضمانات اللازمة إلى جانب وجود التنظيمات النقابية القوية والمستقلة ، واجب على الدولة .

عاشرا: إن تعزيز ثقافة الاعتراف بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والتشاور الثنائي والثلاثي في علاقات العمل ضماناً لبيئة عمل سليمة واجب على الشركاء الاجتماعيين الثلاثة (حكومات / أصحاب الأعمال / عمال) .

حادى عشر: إن أية حوافز خاصة لجذب الاستثمارات الخارجية يجب أن لا تتضمن أي حد من الحرية النقابية في التنظيم والمفاوضة الجماعية .

ثانى عشر: إن تحقيق التضامن الدولي لنصرة الحقوق والحرية النقابية يسان بالانضمام للمنظمات الدولية أو توطيد علاقات التعاون معها بما يتفق مع المصالح الوطنية العليا ويعزز وحدة العمل النقابي ويزيد من القدرة على مواجهة الشركات متعددة الجنسية التي تنتهك الحرية النقابية .

ثالث عشر: إن العمل حق طبيعى لكل إنسان باحث عنه وقادر عليه وراغب فيه ، فى إطار من حرية الاختيار وتكافؤ الفرص وعدم التمييز .

رابع عشر: إن حق تكوين النقابات لا يجوز تقييده بأية قيود تشريعية أو إجراءات إدارية تتعارض مع معايير العمل العربية والدولية ، أو لا تتطلبها مصلحة النظام العام فى الدولة .

خامس عشر: إن حق الإضراب عن العمل لا يجوز تقييده إلا بالتدابير التشريعية التى ترتبط بحفظ النظام العام فى الدولة ولا تتعارض مع معايير العمل العربية والدولية .

وبناء عليه يؤكد المؤتمر على :

(1) دعوة الدول العربية التى لم تصادق بعد أو تطبق اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالحقوق والحرية النقابية للتصديق ، والوفاء بالتزامات العضوية فى منظمى العمل العربية والدولية بشأن الحقوق والحرية النقابية .

- (2) دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد أو تطبق اتفاقيات العمل العربية للتصديق عليها ونفاذها إلى التشريع الوطني والوفاء بالالتزامات والمبادئ التي تنص عليها باعتبارها أدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والنهوض بالتشريعات الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان .
- (3) دعوة الدول العربية التي لازالت إجراءات قيام التنظيمات النقابية العمالية فيها لم تكتمل ، لاستكمال الإجراءات التي تمكن العمال من إقامة تنظيماتهم .
- (4) دعوة الدول العربية للعمل على إيجاد البيئة المناسبة لنمو وتطور التنظيمات النقابية وتمكينها من ممارسة الحقوق والحريات النقابية بالشكل اللائق .
- (5) دعوة الدول العربية لتعزيز الحوار الاجتماعي والتشاور الذي يدعم الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية .
- (6) دعوة منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لإيجاد مؤسسات الحوار والتشاور التي تحقق اعتراف كل منهما بالآخر واحترام حرية الرأي والسعي للتفاهم المشترك في كافة القضايا التي تهم طرفي الإنتاج .
- (7) دعوة منظمات العمال لتعزيز عوامل الوحدة في التنظيم النقابي من خلال الممارسة الديمقراطية واحترام حرية الرأي والفكر والتعبير .
- (8) دعوة منظمة العمل العربية لدعم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وتطوير قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم .
- (9) دعوة منظمة العمل العربية لزيادة المساحة الإعلامية للترويج للحقوق والحريات النقابية والديمقراطية في البنيان النقابي وتعزيز دور المفاوضة الجماعية .
- (10) دعوة منظمة العمل العربية لتقديم تقرير دوري مرة كل سنتين حول ما يتم تحقيقه في مجال الوفاء لمبادئ هذا الإعلان ، وبيان الصعوبات والتحديات التي تعترضها ، يعرض على لجنة الحريات النقابية والهيئات الدستورية في المنظمة .

